نشرة أغورا الشهرية- عدد تشرين الأول٢٠١٣

البرلمانات,تغير المناخ والطاقة المتجددة

يمثل قطاع الطاقة أهمية بالغة بالنسبة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية وذلك لمساهمته الفعالة في إجمالي كافة من الطاقة. ولكن في وقت تبرز فيه حاجة ملحة لتوجّه الناتج المحلي وتأمين حاجات القطاعات الاقتصادية والخدماتية المنطقة نحو تنمية اكثر استدامة، يتميّز قطاع الطاقة في هذه المنطقة بأنماط إنتاج واستهلاك غير مستدامة، وبكثافة عالية للطاقة هو واحد من الأساليب الأكثر فعالية لتخفيف آثار تغير (RE) والعديد من الآثار السلبية على البيئة. استخدام الطاقة المتجددة المناخ

تتمتع المنطقة العربية بإمكانات كبيرة غير مستغلة من حيث الرياح والطاقة الشمسية. وبالتالي يمكن أن تلعب الطاقة المتجددة دورا هاما في مزيج الطاقة في المنطقة للمساعدة في تقليل الأثر البيئي السلبي للوقود الأحفوري، و لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة. وبالتالي هناك حاجة ملحة في المنطقة على سن السياسات التي تخفف تغير المناخ وعكس مسار استغلال الموارد البيئية

ما يمكن للبرلمانيين فعله؟

يواجه العالم تحدّيات خطيرة فيما يتعلّق بتغيّر المناخ واستغلال الموارد البيئية. ويحتاج المشرّعون لمجموعة واسعة من الأدوات لخفض انبعاثات الكربون مع ضمان حصول الجميع على الطاقة. ويلعب البرلمان دوراً رئيسياً في وضع سياسات بيئية سليمة تتعلّق بالتخفيف من تغيّر المناخ والتأقلم معه؛ وذلك كعنصر فاعل رئيسي لوضع رؤية تنموية للبلد، وكمؤسسة لسنّ القوانين وكهيئة رقابة ومؤسسة تمثيلية. يمكن للبرلمانيين تعزيز القدرة الوطنية لإدارة البيئة بطريقة مستدامة وخصوصاً من خلال رسم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وخطط وطنية. كما يمكنهم خلق إرادة سياسية للضغط من أجل مصادر الطاقة المتجددة وإدخال تعريفات وإعانات مؤاتية لها؛ ولتحفيز النقاش بشكل أكبر حول سياسة الطاقة المتجددة

فالبرلمان أساسي في وضع رؤية تنموية للبلد، سواء كان ذلك من خلال تعزيز الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة ، ووضع إطار العمل القانوني لإقرارها

وكمؤسسة لصنع القرار، يكون البرلمان مسؤولاً عن القوانين التي يسنّها وعن تعديلها. كما لديه دور رئيسي في التصديق على المعاهدات الدولية المتعلّقة بتغيّر المناخ. ومن الضروري وضع إطار قانوني يحكم تنمية وإدارة وضرائب المصانع المتعلّقة بالغابات وقطاع الطاقة، وكذلك وضع إطار قانوني يحمي المؤل الطبيعي. ويعمل هذا الإطار القانوني كأساس قانوني لإدارة حقوق ومطالب مختلف الجهات المعنية في البلد.

وكهيئة رقابة، يكون البرلمان مسؤولاً عن محاسبة الحكومة في تنفيذ القوانين والسياسات. ويمكنه تأدية هذا الدور كرقيب خلال فترات الإستجواب، وإجراء جلسات الإستماع العامّة ودعوة المسؤولين في الحكومة للإدلاء بشهادتهم أمام اللجان. بالإضافة إلى ذلك، يلعب البرلمان دوراً رئيسياً في دورات الميزانية من خلال توريق مقترحات الإنفاقات والإيرادات للسلطة التنفيذية وتطبيقها

وكمؤسسة تمثيلية، يحتاج البرلمان إلى نقل وجهة نظر الشعب إلى الجهات الحكومية المعنية. وذلك بالتعاون السليم والبنّاء مع الناخبين، بما في ذلك منظمّات المجتمع المدني والنساء والشعوب الأصليّة والمواطنين بشكل عام. وذلك من أجل ضمان أن تعكس قرارات الحكومة وجهة نظر جميع الأطراف المعنية

الوضع والتوجهات الراهنة في المنطقة العربية

بالرغم من توفر الامكانات اللازمة، لا يزال إنتاج وإستخدام الطاقة المتجددة ما دون المستوى المطلوب . وكان قد سبق وأعلنت العديد من الدول العربية التزامها بتنشيط وتفعيل إنتاج وإستخدام الطاقة، وبدعم من جامعة الدول العربية تم استحداث لجنة لخبراء الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وتقوم بمتابعة موضوعات الطاقة المتجددة، كما تتابع موضوعات كفاءة إنتاج واستخدام الطاقة. وقد كرست العديد من الدول لجان أو وكالات تعنى بشؤون الطاقة المتجددة منها ، الجزائر، لبنان، مصر، الأردن، ليبيا، المغرب، فلسطين، سوريا، تونس، اليمن والإمارات العربية المتحدة.

بالرغم من ذلك، لا تظل تشهد المنطقة مسألتين مهمتين تحدان من تحقيق الأهداف المرجوة. أولهما، غياب القوانين والصيغ الدستورية وثانيهما التنفيذ غير اللائق و عدم تطبيق إجراءات وقواعد واضحة وشفافة

كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة

نظراً إلى توفر الامكانات وضرورة تحديث أو بناء الاطر الحديثة التي تحد من تغير المناخ، قامت بعض الدول العربية بوضع الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الجذرية. مثالاً على ذلك وليس على سبيل الحصر المملكة المغربية التي وضعت أهدافاً طموحة جداً،لتوليد أكبر حصة من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة ولديها أكبر عدد من مشاريع الطاقة المتجددة. نجحت الاردن في خلق بيئةٍ مؤاتية للاستثمار من خلال تقديم قانون محدد بشأن الطاقة المتجددة، والتعريفات التفضيلية والتسعير. أما مصر التي احتلت المرتبة الثالثة، وفى بالإضافة إلى سن القوانين التي تشجع القطاع الخاص على الإستثمار في مجال الطاقة المتجددة، والإعفاءات الضريبية قامت أيضاً بتوفير منطقة مخصصة لإنتاج الطاقة. قامت الدولة الفلسطينية بفتح ابوابها للإستثمارات الخارجية لإنتاج الطاقة أما تونس فبالرغم من توفر الرغبة في إنتاج وترشيد إستخدام الطاقة، لا تزال الاستثمارات تجري على نطاقٍ ضيق

لمعرفة المزيد يرجى قراءة الصفحة الخاصة البيئة وتغيّر المناخ: دور البرلمانات أو البرلمانات والطاقة المتجددة على موقعنا

الأنشطة والمبادرات الحالية

يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع شبكة البرلمان المناخ على تنفيذ مشروع العمل البرلماني الخاص بالطاقة المتجددة الذي يهدف إلى تعزيز تنمية الطاقة المتجددة من خلال إنشاء شبكات وطنية وإقليمية للبرلمانيين الذين يدعون ويعملون على استحداث المراجعات والأطر القانونية في برلماناتهم. يتم تنفيذ المشروع حالياً في عشرة بلدان،منها أربعة في المنطقة العربية: الأردن، لبنان، المغرب وتونس.

وفي هذا الإطار، عقدت جلسة استماع للبرلمانيين في المغرب من الثالث وحتى السابع من أكتوبر 2013. وركزت الجلسة على التحديات والفرص المتاحة لتمويل مشاريع إنتاج الطاقة المتجددة مع التركيز بوجه خاص على الحواجز الرئيسية التي تواجهها الدول العربية لجذب الاستثمارات و الدفع نحو ترشيد الطاقة و إستعمال الطاقة المتجددة. وانضم للجلسة خبراء في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، والسياسة، والاستثمار، لمناقشة دورالمشرعين يفي إجتذاب الاستثمارات الكبيرة في الطاقة المتجددة في بلدانهم.

لمعرفة المزيد انضموا إلى شبكة برلمان المناخ في أغورا والتي توفر منبرا للبرلمانيين لتبادل الخبرات وأطر تعزيز الطاقة المتجددة

إذا كان لديكم أية أسئلة أو تعليقات أو ملاحظات أخرى، الرجاء التواصل معنا على

Reem.askar@undp.org